

كليات في علم الرجال

[345] ربما تعد الوكالة من الامام، طريقا إلى وثاقة الراوي، لكنه لا ملازمة بينها وبين وثاقته، نعم لو كان وكىلا في الامور المالية، تكون أمانة على كونه أميناً في الامور المالية، وأين هو من كونه عادلاً، ثقة ضابطاً ؟ نعم إذا كان الرجل وكىلا من جانب الامام طيلة سنوات، ولم يرد فيه ذم يمكن أن تكون قرينة على وثاقته وثبات قدمه، إذ من البعيد أن يكون الكاذب وكىلا من جانب الامام عدة سنوات ولا يظهر كذبه للامام فيعزله. وربما يستدل على وثاقة كل من كان وكىلا من قبل المعصومين بما رواه الكليني عن علي بن محمد، عن الحسن بن عبد الحميد، قال: شككت في أمر " حاجر " فجمعت شيئاً، ثم صرت إلى العسكر، فخرج إلي ليس فينا شك ولا في من مقامنا، بأمرنا، رد ما معك إلى حاجر بن يزيد " (1). فلو لم تك الوكالة ملازمة للعدالة، لما كان للذم معنى. لكن الرواية أخص من المدعي، فإن الظاهر أن المراد الوكلاء المعروفون الذين قاموا مقام الأئمة بأمرهم، وهذا غير كون الرجل وكىلا للامام في أمر ضيعته أو أمر من الامور. (1) _____

الكافي: ج 1، باب مولد صاحب عليه السلام، الحديث 14. [*]
